FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مختصر مفاهيم الديمقراطية

رياض يوسف الصبح

مختصر مفاهيم
الديمقراطية

مختصر مفاهيم الديمقراطية
تأليف: رياض يوسف الصبح
الناشر: مؤسسة فريدرش إيبرت، مكتب الأردن والعراق

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠١٥/١٠/٥٠١٠
ردمك: ISBN: 978 9957 484 59 0
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه، ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

مؤسسة فريدرش إيبرت، مكتب عمان
ص.ب ٩٤١٨٧٦ عمان ١١١٩٤ الأردن
www.fes-jordan.org
fes@fes-jordan.org

جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة فريدرش إيبرت، ٢٠١٥

لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أم آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

غير مخصص للبيع

مراجعة وتحرير: خولة الياسين (مديرة البرامج في المؤسسة)
الإخراج الفني وتصميم الغلاف: دار الجيل العربي (محمد أيوب)
الطباعة: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، الأردن

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر، بالضرورة، عن وجهة نظر مؤسسة فريدرش إيبرت ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عمّا عبر عنه مضمون الجزء الذي كتبه.

مختصر مفاهيم
الديمقراطية

رياض يوسف الصبح

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

شكر وعرفان

في ظل ما يحيط بنا من ضياع للحقوق وعدم معرفة حقيقية لمعنى الديمقراطية، فقد أضحت ضرورة نشر الوعي والمعرفة الكاملة بالديمقراطية واجبة على كل من يمتلك المعرفة ومن يستطيع تقديم الدعم لإيصال هذه المعرفة.

كل الشكر والتقدير لمؤسسة فريدريش ايبرت وجميع العاملين فيها وأخص بالذكر انيا فيلر شوك المديرة المقيمة، والأستاذة خولة الياسين مديرة البرامج، التي مدت لنا يد العون والدعم، فكانت سحابة معطاءة سقت الأرض فاخضرت، ولا زالت نخلة شامخة تساقط ثمرا جنيا، جزاها الله عنا أفضل ما جزى العاملين المخلصين. وأشكر أيضا الأستاذ رياض الصبح على المساهمة في صياغة الأفكار وتنسيقها.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم في إخراج هذا الكتيب إلى النور، وإلى ذوينا الذين لم يتوانوا لحظة عن تشجيعنا على الانضمام إلى مختلف الأنشطة التنموية، وتذكيرنا يوميا بأهمية دورنا في تنمية المجتمع، والشكر موصول كذلك للجنود المجهولين أعضاء "تحالف يلا ديمقراطية" الذين كانوا دوماً كالنجوم البراقة في السماء: زيد بني خالد ومنى أبو حمور وهبة الشياب.

هاشم المصاروة

رئيس تحالف يلا ديمقراطية

تقديـــم

آنيا فيلر- تشوك

المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت/ مكتب الأردن والعراق

كان فريدرش ايبرت، أول رئيس ألماني منتخب ديموقراطياً، يقول "تحتاج الديمقراطية للديمقراطيين"؛ وقد كان إيبرت مقتنعا بأن استمرارية النظام الديمقراطي منوطة باستيعاب المجتمع لمناهج الديمقراطية وتطبيقها.

وتيمنا باسم السيد إيبرت، سميت مؤسسة فريدريش إيبرت التي تأسست في عام ١٩٢٥، بهدف تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية على المستوى الدولي. وقد تم تسجيل مكتبها في العاصمة الأردنية عمان في عام ١٩٨٦، وذلك من خلال شراكة راسخة مع الجمعية العلمية الملكية. وتهدف المؤسسة، من خلال نشاطاتها المختلفة، إلى تعزيز مبادئ المشاركة السياسية الديمقراطية لدعم أسس العدالة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي، والمساهمة كذلك في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في الإقليم.

تهدف المؤسسة لدعم بناء وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. حيث تقوم بالتنسيق على نطاق واسع مع شركاء المؤسسة من المجتمع المدني وعلى الصعيد السياسي لتحقيق برامج للحوار الديمقراطي، وتنظيم المؤتمرات، وعقد ورشات العمل، ونشر جملة من أوراق السياسات والتقارير حول القضايا السياسية الراهنة.

يلعب الشباب دورا مميزا في عملية نشرالديمقراطية والترويج لها. حيث اثبتت التجارب عبر التاريخ بأن تحقيق الديمقراطية يحتاج إلى عملية طويلة الأمد، ولا يمكن تحقيقها في أمد قصير، بل تحتاج لوقت طويل لاجتياز العديد من التقلبات والعوائق. وهو ما يجعل من دور الشباب مركزيا وأساسيا لاستدامة جهود تحقيق الديمقراطية.

عملت مؤسسة فريدرش إيبرت على مدى عقود مع القيادات الشبابية في الأردن، حيث مثل هذا البرنامج أهم إنجازات المؤسسة في الأردن. وقد خضع الشباب الذين تم إدراجهم في هذا البرنامج للعديد من الدورات التدريبية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وصولا إلى المهارات الحياتية. حيث كان هدف المشروع هو تدريب الشباب على التعامل مع العديد من القضايا التي لم يواجهوها في حياتهم من قبل، وتمكينهم ليصبحوا قادة في مجتمعاتهم .وفور إكمال الشباب لدورة لمدة عام، يتم الترحيب بهم للإنضمام لشبكة خريجي القادة الشباب، حيث يتم تقديم فرص تدريب متقدمة لهم. ومن ناحية أخرى يتم تسليم مبادراتهم الخاصة لمؤسسة فريدريش لتقوم المؤسسة بدورها بتقديم الدعم لهم .

تعتز مؤسسة فريدريش إيبرت بالعديد من المبادرات الناجحة التي دعمتها في مختلف القطاعات، وبالمشاريع المميزة التي قام بها الشباب في مجتمعاتهم المحلية؛ ومنها مشروع "يلا ديمقراطية"، الذي يهتم بنشر الوعي حول الديمقراطية في المجتمعات الريفية من خلال تدريب الشباب والفاعلين في المجتمع. ويأتي نشر هذا الكتيب في سياق دعم هذا التحالف.

يقدم الكتيب الذي بين أيديكم "مختصر مفاهيم الديمقراطية" نظرة عامة حول أهم التجارب العالمية التي نجحت في تحقيق الديمقراطية، كما يقدم شرحا لصيرورة العملية الديمقراطية. وسوف يعتمد الكتيب كمادة مرجعية للتدريب في ورشات العمل المتقدمة من خلال تحالف "يلا ديمقراطية" .وسيكون أيضا مصدرا متاحا لأي شخص يسعى إلى تعلم ركائز الحكومة الديمقراطية وجوانبها الاجتماعية.

ولا يفوت فريق مكتب فريدريش ايبرت التعبير عن امتنانه لأعضاء تحالف "يلا ديمقراطية" لمبادرتهم القيمة، وللمؤلف رياض الصبح لما قدم ويقدم من دعم وخبرة للقادة الشباب.

فهرس المحتويات

تقديم ٧
مقدمة ١١

المبحث الأول

الديمقراطية (المفهوم، والخصائص، والعناصر)

١- خصائص الديمقراطية ١٥
٢- عناصر الديمقراطية ١٧

المبحث الثاني

التنشئة الديمقراطية

١- دور الأسرة في التنشئة الديمقراطية ٢٤
٢- دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية ٢٥
٣- دور الإعلام في التنشئة الديمقراطية ٢٦

المبحث الثالث

مؤسسات الديمقراطية وأنظمة الحكم الديمقراطي

أولا: مؤسسات الديمقراطية ٢٧
١- السلطة التشريعية ٢٨
٢- السلطة التنفيذية ٢٨
٣- السلطة القضائية ٢٩
ثانياً: أنظمة الحكم الديمقراطي ٢٩

١- النظام البرلماني ٢٩
٢- النظام الرئاسي ٣٢
٣- الأنظمة نصف الرئاسية ٣٤

المبحث الرابع

مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية

١- الأحزاب السياسية ٣٨
٢- جماعات المصلحة ٣٩
٣- المنظمات غير الحكومية ٤٠

المبحث الخامس

العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية

١- العدالة الاجتماعية ٤٢
٢- الديمقراطية الاجتماعية ٤٣
٣- الحقوق الأساسية للديمقراطية الاجتماعية ٤٥
٤- الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الليبرتارية ٤٦

الهـوامش ٤٧

مقدمة

يهدف هذا الكتيب إلى تقديم وتحديد مفاهيم الديمقراطية وما يتصل بها من عناصر وقيم ووسائل عمل بشكل مختصر، مع إيلاء اهتمام خاص بقيم الديمقراطية وما يتصل بها من مفاهيم العدالة الاجتماعية.

وذلك من خلال تناول الجوانب الآتية:

١. تحديد مفهوم وخصائص وعناصر الديمقراطية.
٢. التعرف على التنشئة الديمقراطية وأفضل السبل لتحقيقها.
٣. التعرف على مؤسسات الديمقراطية وأنظمة الحكم الديمقراطي.
٤. معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
٥. التعرف على العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية.

المبحث الأول

الديمقراطية: المفهوم والخصائص والعناصر

يعود أصل كلمة الديمقراطية إلى اليونانية وتعني حكم الشعب بالشعب، ولغويّاً، فإن الديمقراطيّة كلمةٌ مركبة من كلمتين: الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية Δήμος أو Demos وتعني عامة الناس، والثانية Κρατία أو kratia وتعني حكم. وبهذا تكون الديمقراطية Demoa-cratia تَعني لغةً 'حكم الشعب' أو 'حكم الشعب لِنفسهِ'.

والديمقراطية هي نظام حياة سياسي واجتماعي، وتستلزم شكلا سياسيا واجتماعيا تتمثل به، كما ان لها عناصر لا بد من توافرها كشرط لتحقيق اهدافها، وتهدف الديمقراطية إلى تحقيق النفع العام

لكافة عناصر المجتمع وليست لمنفعة خاصة. ورغم أن الديمقراطية تنطلق بالأساس من حكم الشعب من خلال إرادة الأغلبية إلا أنها تحترم إرادة الأقلية.

وبهذا فإن فكرة الديمقراطية قائمة على التشارك في صناعة القرار من قبل جميع المواطنين، وهي غاية أساسية، وفي ذات الوقت هي المصدر الوحيد للسلطة السياسية الشرعية، مقابل أشكال أخرى للحكم غير الديمقراطي.

وبحسب ويكيبيديا الموسوعة الحرة: فإن الديمقراطية هي[١]: شكل من أشكال الحكم يشارك فيه جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين لاقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين. وهذه القوانين تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطيةٍ، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تدأول السلطة سلميا وبصورة دورية.

وعلى مستوى تجارب العالم هنالك أشكال كثيرة ومتعددة وبدرجات مختلفة من أشكال الديمقراطية، وحسب مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠١٤ والذي اعدته وحدة الإكيونوميست للمعلومات[٢] فإن عدد الدول ضمن المؤشر قد بلغ ١٦٧دولة، ٢٤ منها فقط عدت ديمقراطية كاملة، ولا توجد دولة عربية ضمن هذه الفئة، فيما عدت ٥٢ دولة في فئة الديمقراطية المعيبة، تأتي ضمنها دولة عربية واحدة هي تونس، أما الدول التي

صنفت في فئة النظام الهجين فتبلغ ٣٩ دولة من ضمنها ٤ دول عربية؛ هي لبنان وفلسطين وموريتانيا والعراق، وأما الدول التي صنفت كأنظمة سلطوية ٥٢ دولة من ضمنها ١٥ دولة عربية وهي على الترتيب المغرب، الجزائر، ليبيا، الكويت، الأردن، قطر، مصر، سلطنة عمان، جيبوتي، البحرين، اليمن، الإمارات، السودان، السعودية، سوريا، وحل الأردن في الترتيب ١٢١ من اصل ١٦٧ .

وللديمقراطية خصائص ومزايا يمكن إجمالها على النحو الآتي[٣]:

(١) خصائص ومزايا الديمقراطية

للديمقراطية خصائص يمكن إيجازها بما يلي:

- ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.
- تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، وهذه الأغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة، هي سياسية بالتعريف، وليست عرقية أو إثنية أو دينية.
- تصان حقوق المعارضة.
- تصان الحريات العامة للمجتمع، ومنها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة.
- وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.
- الحد من اعتباطية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين.
- ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- ترسيخ مبدأ الدستورية. أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات.

كما يمكن إيجاز مزايا الديمقراطية بما يلي:

- للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.
- تجعل من الحرية عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين.
- تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
- تنزع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
- ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
- تخلق توازنا بين الحكومة والمعارضة.
- تفسح مجالا واسعا للجميع للنقاش الحر واعتماد لغة الحوار بين أفراد المجتمع.
- تفتح آفاقا جديدة للإبداع في مختلف مناحي الحياة.
- تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.
- تمنح الناس فرصا أكبر للتأثير في مجريات الأحداث وللمساهمة في الحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع.
- توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.
- تجعل من الشعب حاكماً ومحكوماً في نفس الوقت.

(٢) عناصر الديمقراطية[٤]

للديمقراطية عناصر لابد من توافرها لتحقيق معنى الديمقراطية (حكم الشعب بالشعب)، وتشكل هذه العناصر محددات متكاملة للديمقراطية، فإذا تم تغييب بعضها فإن العملية الديمقراطية لن تحقق ذاتها، حيث أن كل عنصر يعتمد على الآخر بشكل من الأشكال وإن كل عنصر فيها يساهم في تحقيق العنصر الآخر، فتحقيق عنصر المشاركة السياسية عبر الانتخابات يتطلب اطلاقا للحريات العامة، واحترام المساواة وسيادة القانون. وتبين لنا هذه العناصر بأن الديمقراطية عملية مستمرة ومتطورة، تحتاج دوما إلى تطوير وإعادة نظر في أشكالها وهياكلها لتحقيق معنى الديمقراطية.

أولا: التعددية

تعني التعددية القبول بتعدد الأفكار والأشكال على اختلافها في البلد الواحد والاعتراف بها على قاعدة المساواة والتسامح بين أفراد المجتمع، فعلى الصعيد السياسي تعني التعددية الاعتراف بمختلف التيارات والآراء السياسية والحزبية وبدور الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية وصناعة القرار، ومن هنا فإن التعددية تؤكد على حق المعارضة السياسية فبدون وجود معارضة سياسية لا يوجد تعددية، وبالتالي لا توجد ديمقراطية.

ولا تعني التعددية الاكتفاء بوجود بعض الاتجاهات المعارضة لبعض السياسات من داخل الحزب أو الفئة الحاكمة، أو الاعتراف ببعض الأحزاب أو التيارات المعارضة دون الأخرى، فالتعددية السياسية الحقيقية تتطلب الاعتراف والسماح لجميع التيارات والأحزاب السياسية المختلفة وعلى قدم المساواة في حقها في الوجود والتعبير عن آرائها بكافة الوسائل وتشكيل هياكلها الحزبية والتنظيمية المختلفة.

وعلى الصعيد الاجتماعي تعني التعددية الاجتماعية الاعتراف والتقبل المتبادل فيما بين الأنماط الاجتماعية المختلفة والاعتراف بحقها بالوجود وحقها في التعبير عن كينونتها وخصوصيتها، وهذه الأنماط سواء أكانت دينية أم قومية أم ثقافية أم لغوية أم أي نمط اجتماعي لفئة اجتماعية معينة، فإنها تمثل بمجملها حالة التنوع الاجتماعي.

كما تتطلب الديمقراطية احترام التعددية الاجتماعية، وعدم فرض أي ثقافة أو دين معين على أفراد المجتمع، وبهذا فالتعددية الاجتماعية تؤكد على حقوق الأقليات، فمن حق كل جماعة أن تعبر عن ذاتها بقيمها وعاداتها وثقافتها الخاصة، شريطة أن لا تكون لهذه القيم وممارساتها ما يتعارض ومبدأ التعددية، أي لا يجوز لأي جماعة اجتماعية طرح الأفكار التي تدعو إلى محاربة الفئات الاجتماعية الأخرى، كما يجب إلا تتعارض وحريات الناس والنظام العام والآداب العامة.

ثانيا: المساواة

تعتبر المساواة إحدى عناصر الديمقراطية، وتتمثل في مساواة جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، فلا يجوز التمييز بين المواطنين بناءا على العرق أو الدين أو اللغة أو العنصر أو الثقافة أو الجنس أو الرأي السياسي، فجميع المواطنين أمام القانون سواء، حيث يسود القانون على جميع فئات المجتمع، دون تفضيل أو تمييز إلا بناء على الكفاءة والاحتياج.

يكون التمييز احيانا تمييزا ايجابيا عندما ينطلق من الاحتياج، أو ما يمكن تسميته بالتمكين أو اتخاذ التدابير الخاصة وصولا للمساواة الفعلية، فمثلا إذا كانت هنالك فئة معينة (النساء مثلا) بعيدات عن التمكين السياسي أو صناعة القرار وعن الحياة الاجتماعية بسبب ظروف بنيوية تاريخية؛ كالمعوقات الاجتماعية والثقافية، فإن مشاركة

المرأة عبر قانون يساوي بين الرجل والمرأة لا يمكن أن يكون منطقياً في ظل القيم الاجتماعية السائدة، التي لا تقبل أو لا تمارس المساواة في الحياة الاجتماعية، حيث لا يمكن تجاوز هذه المعوقات بقانون، عندها لا بد من وضع اجراءات عملية تحفيزية للمرأة والرجل لتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع والحياة السياسية (الكوتا مثلا)، ونفس الشيء يمكن تطبيقه على الأقليات الدينية أو الثقافية أو الفقراء...الخ.

ولا تتحقق الديمقراطية دون مساواة، فالديمقراطية تتطلب المساواة في التمثيل والانتخاب وإبداء الرأي، ومن هنا فإن مساواة المواطنين في كافة المجالات يحتاج إلى ضمانات قانونية تؤكد على مساواة المواطنين جميعا، وتوقع عقوبات جزائية رادعة على كل من يمارس أي شكل من أشكال التمييز، لا سيما في مجالات الحياة الأساسية؛ كالتعليم والصحة والعمل وإبداء الرأي والانتخاب...الخ. ويعد الدستور الضمانة الرئيسة للمساواة والديمقراطية، فلا يمكن تصور ديمقراطية دون نظام دستوري يحدد الحقوق والواجبات وتوزيع السلطات.

ثالثا: فصل السلطات

تقوم الديمقراطية على ركيزة قوامها الفصل بين السلطات، وهي تشكل عنصرا وركيزة أساسية في آلية العمل الديمقراطي، فتركيز السلطة في يد جهة أو سلطة أو فرد هو السبب الرئيس والتاريخي لغياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي فإن الديمقراطية تتطلب توزيعا للسلطة يتحقق من خلاله التوازن بين السلطات والرقابة بحيث لا تتغول إحدى السلطات على غيرها من السلطات.

وقد استقرت معظم التجارب الديمقراطية والفقه القانوني على تقسيم السلطة إلى ثلاثة أقسام تقوم كل منها بوظيفة تختلف عن الأخريات، وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

رابعا: المحاسبة والمسؤولية

يشكل مفهوم المحاسبة أو المسؤولية أحد عناصر الديمقراطية، فكلٌ مسؤول عن افعاله وصلاحياته الممنوحة له انطلاقا من توزيع السلطات والأدوار بين كافة أطراف العملية الديمقراطية، وبالتالي يتطلب هذا محاسبة المجتمع للمسؤولين ومحاسبة السلطات لبعضها، فالمواطن يحاسب من يمثله في السلطة التشريعية، والسلطة التشريعية تحاسب السلطة التنفيذية، والإعلام يمثل الرأي العام ويسلط الضوء على مثالب وحسنات السياسات وينتقدها، والمجتمع المدني يساهم في تعزيز وتمكين المجتمع ديمقراطيا ويراقب أداء السلطات.

هذه المحاسبية وتحمل الكل لمسؤولياته تعزز الديمقراطية والشفافية وتحدّ ما أمكن من فرص الفساد، وتشجع روح النقد والمبادرات والنقد الذاتي البناء وروح التطوير والبناء لدى المجتمع، وروح المسؤولية وتجعل من كل فرد مسؤولا ومشاركا في بناء وطنه وأمته.

خامسا: إطلاق الحريات

تعد الحرية أحد عناصر الديمقراطية بل من أهدافها المركزية، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون حرية، الحرية في كافة المجالات السياسية والمدنية؛ من حرية الرأي والتعبير إلى حرية تكوين الأحزاب والجمعيات والانضمام إليها، إلى حرية المعتقد والتفكير إلى حرية التنقل إلى حرية الإعلام...الخ، وهي بالتالي توصلنا إلى التمثيل الحقيقي للمجتمع وإلى تطور المجتمع وتقدمه من خلال النقد البناء انطلاقا من حرية الرأي والتعبير.

إن المجتمع الديمقراطي هو مجتمع حر لا تقييد فيه أو استعباد أو

استبعاد لحركة المجتمع وتمكينه من اتخاذ القرار والتطور. ولا معنى لأي من عناصر الديمقراطية كالمشاركة أو التعددية أو المحاسبة أو غيرها، ما لم تعبر في صورتها النهائية عن حرية المجتمع.

وهذه الحريات يجب أن يتم إعمالها في الأصل بشكل مطلق في المجتمع انطلاقا من كونها حقوقا إنسانية ولا يأتي القانون إلا في سبيل تنظيمها، بيد أن هذه الحريات تكون أحيانا قابلة للتقييد ضمن ظروف استثنائية قد تمر على البلاد كالحروب والكوارث، أو ما يهدد وجود الأمة أو نظامها، إلا أنه لا بد من التأكيد على استثنائيتها وإنها يجب أن تخضع لمتطلبات الضرورة وأن تكون الإجراءات التنظيمية لها متناسبة وحجم المخاطر.

سادسا: المشاركة والانتخاب

يعتبر البعض الانتخاب أحد أدوات الديمقراطية، وهذا صحيح كون قرار الانتخاب يعبر عن إرادة المشاركة والتي هي عنصر محوري في العملية الديمقراطية، مما يجعل من المحال فصل الانتخاب عن المشاركة عن الديمقراطية، بحيث تتجلى الديمقراطية في أبهى صورها بمبدأ الانتخاب، فلا يمكن تصور بلد ديمقراطي دون وجود انتخابات، بل إن الانتخاب يعدّ من أكثر المظاهر تعبيرا عن الديمقراطية، كونه الأداة الرئيسة في إيصال صوت المجتمع وتقرير المجتمع لمصيره.

وعلى الرغم من تعدد الأنظمة الانتخابية في العالم إلا أنها يجب أن تتمتع بالنزاهة والحرية والشفافية والمساواة حتى تحصل على سمة الديمقراطية، فيجب أن تعبر عن إرادة أفراد المجتمع في اختيار من يمثلونهم. وهنالك أكثر من مستوى للمشاركة، كالمشاركة المباشرة في صناعة القرار وهذا نموذج من الصعوبة بمكان تنفيذه، ولم ينفذ إلا في زمن اليونانيين في مدينة أثينا، ومع تطور المجتمعات وزيادة عدد السكان

وتنوعهم الديمغرافي وامتدادهم الجغرافي فقد أصبحت مسألة المشاركة المباشرة أمرا صعب المنال، ومن هنا جاء أسلوب المشاركة عبر التمثيل، وعادة ما تضع كل دولة نظامها الانتخابي الخاص بها.

المبحث الثاني

التنشئة الديمقراطية[٥]

تعني التنشئة الديمقراطية تعلم القيم والسلوك الديمقراطي بوساطة أدوات ووسائل التنشئة كالأسرة والمدرسة والإعلام؛ فالديمقراطية اذن ليست قوانين وأنظمة فحسب بل هي عملية سلوكية وتعليمية، فلإقامة مجتمع ديمقراطي نحتاج إلى وسائل ننشئ بها أجيالا تؤمن بالديمقراطية وتمارسها ، فتحول نظام سياسي من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي ليست بالمسألة اليسيرة بل تحتاج إلى تغيير الهياكل السياسية وتثقيف وتنشئة المجتمع ديمقراطيا.

أولا: دور الأسرة في التنشئة الديمقراطية

تلعب الأسـرة دورا رئيسـا في تنشـئة الطفل، وترى العـديد من الدراسات أن الوعي السياسي لدى الإنسان يبدأ في سن التاسعة، ناهيك عن الوعي بقضـايا أخرى تبدأ قبل ذلك بسنوات، ولذلك فإن للأسـرة دورا كبيرا في تنشئة الطفل تنشئة ديمقراطية أم لا، لأن أول وسيلة تعلم للطفل تكون في الأسـرة وهي التي تشكل المصـدر الأول لوعي الإنسـان، ويمكن أن تقوم الأسرة بالأدوار التالية لتنشئة الطفل نشأة ديمقراطية:

- عدم التمييز بين أفراد الأسرة على أساس الجنس (الذكر والأنثى)، بل تعليم المساواة والاحترام المتبادل.
- سماع وجهة نظر الطفل في القضايا التي تخصه وفي قضايا الأمة.
- إشراك الطفل في اتخاذ القرارات التي تخصه.
- توزيع الأدوار وتبادلها في بعض الأعمال المنزلية.
- قبول تعدد وجهات النظر المختلفة .
- اتخاذ القرارات الهامة التي تخص الأسـرة بعد التشاور والحوار الكافي بين أعضاء الأسرة جميعا.
- فتح حوارات ونقاشات حول بعض القضايا الوطنية وإشراك الأطفال بالقضايا التي يستطيعون محاورتها.
- تعريف الأطفال بنماذج وطنية وعالمية ساهمت في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تعليم الأطفال مفردات الديمقراطية والتعددية والعمل الجماعي والتسامح والحوار...الخ
- تعليم الأطفال مناهضة مفردات التعصب والأقليمية والعنصرية والعدوان.
- إكساب الأطفال مهارات الحوار والمفاوضة والعمل الجماعي واحترام التعليمات وتوزيع الأدوار .

ثانيا: دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية

تلعب المدرسة دوراً هاماً بعد الأسرة في التنشئة الاجتماعية، فالطفل يبقى في المدرسة لفترات طويلة، تساوي تقريبا الفترة التي يقضيها في منزل أسرته. فبالإضافة لما يتعلمه من معارف علمية ممنهجة تسهم بشكل كبير في تشكيل خبراته العلمية والثقافية، فإنها تشكل قناعاته وتصوراته عن ذاته وعن الحياة وعن المجتمع. ويمكن للمدرسة أن تقوم بتعليم الطفل الديمقراطية على النحو الآتي:

- تعليم الطالب مفاهيم الديمقراطية والحرية والمساواة.
- إشراك الطالب في الأنشطة المدرسية اللاصفية.
- خلق جو من الألفة والتفاهم بين الطلبة خاصة ممن هم من جنسيات أو ثقافات متعدد.
- تعريف الطالب بمختلف الشعوب والثقافات والتنوع الإنساني.
- إكساب الطالب سلوكيات الحوار البناء وتعزيز المشاركة لديه.
- تعريف الطلبة بالمؤسسات الديمقراطية ودورها في الديمقراطية والحياة السياسية كالبرلمان ودور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعليم الطالب أساليب الحياة الديمقراطية بشكل عملي مثل الانتخاب والبرلمان والعمل الجماعي والتطوعي.
- تعليم الطلبة عناصر الديمقراطية كالحرية والمساءلة والتعددية....الخ
- تعليم الطلبة أسماء رموز الديمقراطية في العالم.
- خلق حوار بناء حول القضايا الوطنية وتقبل وجهات النظر المختلفة حولها.

ثالثا: دور الإعلام في التنشئة الديمقراطية

يعد الإعلام من وسائل التنشئة الديمقراطية المهمة سواء التلفاز أو السينما أو الصحافة أو الراديو أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة التي تقدم معارف كالإنترنت، وتكمن أهميتها كونها أصبحت منتشرة بشكل كبير وتقدم المعلومة بسرعة عالية وتقرب البعيد إلى الفرد، كما يتأثر بها الإنسان في كل مراحله العمرية على خلاف الأسرة والمدرسة التي قد يتغير تأثيرها على الفرد من وقت لآخر، ويمكن لوسائل الإعلام أن يكون لها دور كبير في التنشئة الديمقراطية إذا ما قامت بالتالي:

- تسليط الضوء على الممارسات الديمقراطية كالانتخاب والتعبير عن الرأي والتعددية الحزبية...الخ.
- مناقشة القضايا التي يدور حولها جدل على تأثيرها على الديمقراطية.
- إتاحة حرية التعبير للمواطنين والمختصين حول مسائل الديمقراطية في البلد.
- كشف الممارسات اللا ديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وانتقادها واثارة الجمهور للعمل على تصويبها.
- تثقيف المجتمع بموضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تسليط الضوء على المبادرات الوطنية تجاه تعزيز الديمقراطية.
- تعريف الناس بالتجارب الدولية المختلفة في مجال الديمقراطية والتفكير الدولي نحو تنمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العالم.
- إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني، رافد الديمقراطية كالمؤسسات غير الحكومية والأحزاب وغيرها للتعبير عن وجهة نظرها في القضايا الديمقراطية والوطنية وابراز دورها.

المبحث الثالث

مؤسسات الديمقراطية وأنظمة الحكم الديمقراطي[٦]

تحتاج الديمقراطية إلى هياكل عملية لضمان ممارستها، وتوزيع للأدوار والاختصاصات بين كل أطراف العملية الديمقراطية، ويكون ذلك بين قطاعي السلطات العامة للدولة وبين مؤسسات المجتمع المدني وذلك ضمن آلية عمل وطنية، فلا يمكن أن تكون هنالك ديمقراطية دون سلطات للدولة ودون وجود دور لمؤسسات المجتمع المدني.

أولا: مؤسسات الديمقراطية

وسنتحدث هنا عن دور السلطات العامة في الديمقراطية، وهي السلطات الرسمية للدولة التي تقوم على تسيير أمور الدولة تحت مظلة الدستور،

وتنقسم بالعادة إلى ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتقوم كل واحدة منها بعملها بشكل مستقل، ولكنها تتعاون فيما بينها وتشترك في بعض الاختصاصات، وذلك على النحو الآتي:

١- السلطة التشريعية

وهي السلطة التي تمتلك حق سن القوانين ومناقشتها ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، وتتكون السلطة التشريعية من مجلس أو مجلسين ويأتي أعضاؤها بوسيلتين، الأولى بالانتخاب حيث يجري انتخاب أعضاء السلطة التشريعية من قبل الشعب ويكونون بذلك ممثلين للشعب أو بتعيين من قبل رئيس الدولة أو بكلتا الحالتين أي بمجلسين، ويعد اختيارهم من قبل الشعب الأسلوب الديمقراطي الفعلي لأنهم بذلك يأتون بإرادة الشعب وممثلين عنه ويضمن بذلك محاسبتهم من قبل الشعب.

إن تشكيل السلطة التشريعية من قبل الشعب والقيام بدورها التشريعي المعبر عن ضمير الشعب ومحاسبة السلطة التنفيذية عن تجاوزاتها يجعلها سلطة تمثيل حقيقي وتعددي للشعب يسهم في تعزيز الديمقراطية.

٢- السلطة التنفيذية

وهي السلطة التي يناط بها تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، ووضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ سياسات الدولة، وتتشكل السلطة التنفيذية من رئيس لها ومجموعة من الوزراء المختصين بنشاطات الحكومة (الداخلية، المالية، التعليم، الصحة، الدفاع.....الخ) يعملون بشكل مشترك، وتكتسب السلطة التنفيذية شرعيتها بالعادة بوسائل متعددة، منها وسائل ديمقراطية كالانتخاب المباشر من قبل الشعب، أو عبر التعيين من قبل رئيس الدولة والحصول على ثقة الشعب من قبل ممثليه المنتخبين (السلطة التشريعية)، كما توجد وسائل أخرى غير ديمقراطية لاكتساب الشرعية: كالاستحواذ على السلطة بالقهر أو بالوراثة أو بالتعيين من قبل رئيس الدولة أو من قبل سلطة مستعمرة.

إن قيام السلطة التنفيذية بدورها التنفيذي والرعائي لمواطنيها، ضمن احترام القانون، وعدم التغول على السلطتين التشريعية والتنفيذية، يجعلها سلطة شرعية تساهم في تحقيق إرادة الشعب والتنمية والاستقرار، وبالتالي المساهمة بشكل حقيقي في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣- السلطة القضائية

وهي السلطة التي يناط بها الفصل في الحقوق وتطبيق القوانين على الوقائع المعينة التي تعرض أمامها، وفي الأغلب تقوم السلطة التنفيذية بتعيين السلطة القضائية استنادا للقوانين التي تسنها السلطة التشريعية، ويجب أن يتمتع القضاة باستقلال في عملهم حتى يتسنى لهم ممارسة دورهم في تطبيق القوانين وفض النزاعات، بعيدا عن الضغوط وخاصة من قبل السلطة التنفيذية. إن استقلال السلطة القضائية وممارسة دورها بنزاهة وموضوعية يجعلها سلطة تعزز الديمقراطية وسيادة القانون في الدولة، وعامل فصل حقيقي فيما بين الأفراد وبين الأفراد وسلطات الدولة لأي نزاع قد ينشأ.

ثانياً: أنظمة الحكم الديمقراطي

هنالك عدة أشكال معاصرة لأنظمة الحكم الديمقراطي في العالم ويمكن تلخيصها بثلاثة أشكال رئيسة وهي النظام النيابي والنظام الرئاسي والنظام المختلط وتتفق فيما بينها على العناصر الرئيسة التي ذكرناها للديمقراطية، إلا أنها تختلف فيما بينها بعلاقة السلطات فيما بينها والصلاحيات الممنوحة لكل منها، ويمكن توضيح ذلك بالآتي:

١- النظام البرلماني[٧]:

هو نوع من أنواع الحكومات النيابية، يقوم على وجود مجلس منتخب، يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه، ويقوم النظام البرلماني

على مبدأ الفصل بين السلطات على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتتكون السلطة التنفيذية في هذا النظام من طرفين هما رئيس الدولة ومجلس الوزراء، ولا يكون رئيس الدولة مسؤولاً أمام البرلمان، ويتحمل مجلس الوزراء (الحكومة) المسؤولية أمام البرلمان أو السلطة التشريعية، وتكون مسؤولية الوزراء مسؤولية فردية و/ أو جماعية بالنسبة لأعمالهم. ويطبق هذا النظام في الدول الجمهورية، أو الملكية، لأن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يمارس اختصاصاته بنفسه بل بوساطة وزرائه.

ومع أن التشريع مناط بالسلطة التشريعية، إلا أن للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والاشتراك في مناقشتها أمام البرلمان، كما يحق للسلطة التنفيذية وضع السياسات العامة، ونقاش السياسات وإبداء الرأي فيها، كما للسلطة التشريعية الحق في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على ما تعقده من اتفاقيات. لذلك نجد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قائمة في معظم الأحيان على التوازن والتعاون.

وحيث أن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يمارس اختصاصاته بنفسه بل بوساطة وزرائه، كما أسلفنا، فإنه يترك للوزراء الإدارة الفعلية لشؤون الحكم، وليس من حقه التصرف منفردا في أي أمر من الأمور الهامة في الشؤون العامة، أو حتى المساس بها، وهذا هو المتبع في بريطانيا موطن النظام البرلماني.

نشأ النظام البرلماني الذي نشأ في بريطانيا وانتقل منها إلى القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر وأرسيت قواعده في فرنسا بين عامي (١٨١٤-١٨٤٠م) أي في الحقبة الملكية، واعتمدته بلجيكا عام (١٨٣١م) وهولندا في نهاية القرن التاسع عشر، وكذلك النرويج والدنمارك والسويد بين عامي (١٩٠٠م-١٩١٤م) وكانت فرنسا في عام ١٨٧٥م الدولة الأولى في العالم التي أرست دعائم جمهورية برلمانية. وبعد حرب

١٩١٤م ساد النظام البرلماني في دول أوروبا الوسطى والجديدة التي انبثقت عن معاهدة فرساي.

ويختلف الفقهاء حول اختصاصات رئيس الدولة في النظام البرلماني، وذلك لتكليف البرلمان الاختصاصات الرئيسة للوزراء، فالوزارة هي السلطة الفعلية في النظام البرلماني والمسؤولة عن شؤون الحكم، أما رئيس الدولة فانه غير مسؤول سياسياً بوجه عام، ولا يحق له مباشرة السلطة الفعلية في الحكم طبقاً لقاعدة (حيث تكون المسؤولية تكون السلطة)، وفي رأي آخر فإن إشراك رئيس الدولة - ملكاً أو رئيس جمهورية- مع الحكومة في إدارة شؤون السلطة لا يتعارض مع النظام البرلماني، بشرط وجود مجلس وزاري يتحمل مسؤولية تدخله في شؤون الحكم.

وهكذا، فإن الحكومة (المجلس الوزاري) في النظام البرلماني هي المحور الرئيس الفعال في ميدان السلطة التنفيذية، وهي التي تتحمل العبء الأساسي والمسؤولية الكاملة عن قراراتها وأعمالها، دون إغفال حق رئيس الدولة في ممارسة بعض الاختصاصات التي قررتها أو تقررها بعض الدساتير البرلمانية في الميدان التشريعي أو التنفيذي، شريطة أن يتم ذلك بوساطة وزارته، الأمر الذي يوجب توقيع الوزراء المعنيين إلى جانب رئيس الدولة على كافة القرارات المتصلة بشؤون الحكم، إضافة إلى حق رئيس الدولة في حضور اجتماعات مجلس الوزراء ولكن بشرط عدم احتساب صوته ضمن الأصوات.

لذلك يفرق الوضع الدستوري في بعض الدول بين مجلس الوزراء والمجلس الوزاري حيث يدعى المجلس بمجلس الوزراء إذا انعقد برئاسة رئيس الدولة ويدعى بالمجلس الوزاري إذا انعقد برئاسة رئيس الوزراء.

ورئيس الدولة هو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء ويقيلهم، ولكن حقه هذا مقيد بوجوب اختيارهم من حزب الأغلبية في البرلمان- حتى لو لم تكن تلك رغبة رئيس الدولة؛ فالبرلمان في النهاية هو الذي سيمنح

الثقة للحكومة. وتختلف قوة الحكومات في النظام البرلماني بحسب قوة أعضائها والأحزاب المشتركة في الائتلاف، حيث تسود الثنائية الحزبية عند وجود التكتلات المتوازنة في البرلمان.

ورئيس الدولة في النظام البرلماني هو الذي يدعو لإجراء الانتخابات النيابية، وذلك في حالة حل المجلس النيابي قبل انتهاء فترته، أو عند انتهاء الفترة القانونية للمجلس، إلى جانب أن بعض الدساتير تمنح رئيس الدولة حق التعيين في المجلس النيابي أومجلس الشورى أو حل البرلمان.

ويمكن وصف نظام ما بأنه نظام ديمقراطي نيابي (نظام نيابي) إذا ما توفرت له الأركان الأساسية الآتية[٨]:

- وجود برلمان منتخب من الشعب.
- ممارسة البرلمان لسلطة فعلية.
- تحديد مدة عضوية البرلمان بفترة محددة.
- استقلال البرلمان أثناء مدة نيابته عن هيئة الناخبين.
- يمثل النائب في البرلمان الأمة جميعها.

٢- النظام الرئاسي[٩]:

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات معياراً أساسيا في تمييز الأنظمة السياسية الديمقراطية النيابية المعاصرة، ويتجلى النظام الرئاسي بأوضح صورة في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي وضع السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب، مع التشديد على مبدأ الفصل بين السلطات، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي نص على أن (السلطة التنفيذية تناط برئيس الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو الذي يشغل هذا المنصب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بانتخاب جديد، ولا يجوز بعدها تجديد هذه الولاية بأية صورة من الصور.

ولا يوجد مجلس وزراء في النظام الرئاسي كما هو الحال في النظام البرلماني أو في النظام نصف الرئاسي، وبذلك يكون رئيس الدولة هو صاحب السلطة التنفيذية بشكل تام، ولا توجد قرارات تخرج عن إرادة غير إرادته، ومن الأمثلة على ذلك: عندما دعا الرئيس الأمريكي (لنكولن) مساعديه (الوزراء) إلى اجتماع وكان عددهم سبعة أشخاص، وقد اجتمعوا على رأي مخالف لرأيه، فما كان منه إلا أن رد عليهم بقوله المشهور (سبعة »لا« واحد »نعم« ونعم هي التي تغلب).

كما نجد بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو صاحب السلطة الفعلية والقانونية للسلطة التنفيذية على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني يناط بالرئيس حماية الدستور وتطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين ودعوة الكونجرس إلى عقد دورات استثنائية وتوجيه رسائل شفوية للكونجرس وتعيين كبار القضاة وتعيين المساعدين (الوزراء) وكبار الموظفين.

أما على المستوى الدولي فرئيس الدولة هو المسؤول بصورة أساسية عن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأجنبية وهو الذي يعين السفراء والقناصل وهو الذي يستقبل السفراء الأجانب ويجري الاتصالات الرسمية بحكوماتهم، ولذلك يوصف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأنه الدبلوماسي الأول.

لذلك من المهم جداً في الأنظمة الجمهورية ذات النظام الرئاسي التقيد دستورياً في أن يتولى الشعب انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام سواء أكان مباشراً أم غير مباشر، ومن هنا تأتي مكانة وقوة رئيس الدولة الذي يتساوى فيها مع شرعية البرلمان الديمقراطية والشعبية.

وبالرغم من القاعدة الشعبية التي تستند إليها مشروعية اختيار رئيس الدولة، إلا أن نجاحه في مهامه وصلاحياته يتوقف على حكمته وكياسته في القيادة، بل وقدرته على كسب المؤيدين في الكونجرس، فهو

يعتمد بشكل كبير على أنصاره حزبياً في البرلمان، مع السعي لتكوين أغلبية برلمانية تدعمه في سياساته وقراراته.

٣- النظام نصف الرئاسي:

يشتمل النظام نصف الرئاسي على العناصر الجوهرية للأنظمة البرلمانية، من حيث كون السلطة التنفيذية منقسمة بين رئيس الدولة ومجلس وزراء يرأسه رئيس حكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان، وبإمكان هذا الأخير أن يرغِم - عبر التصويت على حجب الثقة- رئيس الحكومة مع مجموع وزرائه على الاستقالة، كما أن للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان؛ مما يزيد من نفوذها على الأخير. وهذا النظام أرساه الإصلاح الدستوري في فرنسا عام ١٩٦١م بإقرار انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل دون إلغاء الإطار البرلماني، وثمة أنظمة برلمانية أخرى مارست أو تمارس هذا الشكل من الانتخاب الرئاسي مثل ألمانيا والنمسا. وتقدم هذه التجارب نموذجاً متميزاً من العلاقات بين الحكومة والبرلمان. ويصف الكاتب (موريس دوزجيه) النظام نصف الرئاسي بأنه (أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي). أما الفارق الأساسي بين النظامين البرلماني ونصف الرئاسي فيكمن في أسلوب اختيار رئيس الدولة، فعوضاً عن أن يكون الرئيس منتخباً من قبل البرلمانيين أو عدد قليل من الوجهاء، كما هو الحال في النظام البرلماني، يتم انتخاب رئيس الدولة في هذا النظام بالاقتراع الشامل كما في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والنمسا، وهذا ما كانت عليه الحال في جمهورية ويمار.

وتعرف فنلندا منظومة مختلفة بعض الشيء أقرب إلى البرلمانية ينتخب فيها رئيس الجمهورية باقتراع غير مباشر من ناخبين رئاسيين معينين خصيصاً لهذا الهدف من قبل المواطنين لكن هؤلاء الناخبين هم منتخبون بالتمثيل النسبي ويجتمعون في جمعية الانتخاب الرئيس مما يجعل منهم وسطاء حقيقيين.

المبحث الرابع

مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية

إلى جانب المؤسسات الرسمية للدولة كهياكل للعملية الديمقراطية واتخاذ القرار الديمقراطي هنالك على الجانب الآخر المؤسسات الأهلية أو ما يطلق عليها اسم (مؤسسات المجتمع المدني)، وعلى الرغم من اختلاف التصنيفات داخل مؤسسات المجتمع المدني إلا أنه يمكن تعريفها بأنها تلك المنظمات والحركات الاجتماعية والسياسية غير الحكومية التي تهدف إلى التعبير عن إرادة المجتمع وتمكينه من حقوقه، وبهذا تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في العملية الديمقراطية كونها المعبر عن إرادة الشعب خارج إطار المؤسسات الرسمية.

وبحسب الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)[١٠] فإن ثمة اجتهادات متنوعة

في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره. فالمعنى المشاع للمفهوم هو "المجتمع السياسي" الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة. لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال وغيرها. أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه إدموند بيرك الأسرة الكبيرة.

في المقام الأول يهتم المرء بسبل عمله ومعيشته، ليكفي حاجته وحاجة أفراد أسرته بالغذاء والسكن وغير ذلك من لوازم الحياة. ولكن يوجد بجانب ذلك أشخاص كثيرون يهتمون بالمجتمع الذي يعيشون فيه، ويكونون على استعداد للتطوع وإفادة الآخرين. أي أن المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده على العطاء دون مقابل لإفادة الجماعة. هذا يعتبر من "الإيثار العام". وتشجع الحكومات في المجتمعات الديموقراطية على ذلك النشاط.

كما تبنى البنك الدولي تعريفاً للمجتمع المدني[١١] أعدته عدد من المراكز البحثية الرائدة: "يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري".

ولتمييز المجتمع المدني عن غيره من التنظيمات الاجتماعية من حيث الخصائص المميزة كالعضوية ونطاق وأسلوب العمل والهدف فيمكن الإطلاع على الجدول التالي:

التنظيم	الأعضاء	نطاق العمل الجغرافي	الأسلوب	الهدف
الجمعية	مؤسسي: عضوية مفتوحة	محلية- وطنية أقليمية- دولية	كسب التأييد / الدفاع التوعية خدمات ثقافي اجتماعي	تنمية وحماية المجتمع
النقابة	مؤسسي: عضوية مشروطة بمهنة أو عمل	محلية – وطنية تحالفات أقليمية أو دولية	كسب التأييد / الدفاع الإضراب المفاوضات	حماية مصالح أعضائها
الحزب	مؤسسي: عضوية مشروطة مفتوحة للمؤمنين بأيديو لوجية الحزب أو برنامجه.	وطني	التعبئة الجماهيرية كسب التأييد – الدفاع المعارضة في حال كان خارج السلطة	الوصول إلى السلطة لصناعة القرار
جماعات الضغط	مؤسسي أو مؤقت أو هلامي	محلية – وطنية	كسب التأييد / الدفاع	التأثير على القرار
الشركة	ملكية خاصة	محلية – وطنية إقليمية – دولية	تبادل المنفعة	الربح
القبيلة	رابطة الدم مغلقة	حدود رابطة الدم	الدفاع عن مصالح ومكانة أعضائها	تعزيز المكانة الاجتماعية

وبناء على ما تقدم من تعريف للمجتمع المدني وخصائصه فإنه يمكن اعتبار كل من الجمعية والنقابة والحزب (في حال كان خارج السلطة) وجماعات الضغط، من مؤسسات المجتمع المدني فيما لا تعتبر الشركة والقبيلة من مؤسسات المجتمع المدني لاختلاف خصائصهما كالعضوية ونطاق وأسلوب العمل والهدف. ويمكن ذكر أهم تصنيفات مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الديمقراطية على النحو الآتي [١٢]:

الأحزاب السياسية

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الأفراد يعملون بشكل منظم ويتبنون أيديولوجية أو برنامجا سياسيا، ويسعون للوصول إلى السلطة لتحقيق برنامجهم السياسي، اذن فالحزب هيكلية سياسية في التأثير أو صناعة القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر، فتارة يكون الحزب في المعارضة وتارة أخرى يكون الحزب مشاركا في الحكومة وتارة يكون الحزب مشكلا للحكومة بمفرده أو مع تحالف أفراد أو أحزاب، والحزب إذا كان يعمل ضمن نظام ديمقراطي فإنه وسيلة هامة في تعزيز الديمقراطية لأنه يخلق جو من النقد والرأي والرأي الآخر وتشكيل رؤى وبرامج سياسية لتنمية المجتمع سياسيا واجتماعيا و اقتصاديا، وبالتالي يسهم في تعزيز أحد عناصر الديمقراطية إلا وهو التعددية.

اما إذا كان الحزب السياسي مسيطرا على السلطة بمفرده دون تعددية حزبية فإنه بذلك يكون عاملا لتقييد الديمقراطية وتوجيه المجتمع نحو الديكتاتورية والإنغلاق ، ويمكن للحزب السياسي أن يمارس الأدوار الديمقراطية على النحو الآتي:

- تبني برامج سياسية تهدف إلى تحقيق التنمية السياسية وتعزيز الديمقراطية.
- تمثيل المجتمع عبر انتخاب المواطنين الأحزاب في البرلمان التي يرون انها تعبر عنهم.
- توفير عنصر التعددية السياسية والرأي والرأي الآخر عبر وجود مختلف الأحزاب السياسية.
- يوفر الحزب أداة المشاركة السياسية للمواطنين من خلال انضمامهم له، حيث يسعى الحزب إلى التعبئة الجماهيرية له.
- يعمل الحزب كمنظمة تعليمية يسهم في تنشئة المواطنين وتثقيفهم سياسيا، من خلال وسائل الترويج الإعلامي والتدريب والمشاركة لديه.

جماعات المصلحة

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأفراد يعملون بشكل منظم وتجمعهم مصالح محددة يسعون إلى تحقيقها عبر التأثير على صانع القرار، وهم بذلك لا يصنعون القرار بل يؤثرون فيه، ومن الأمثلة على ذلك النقابات، منظمات الأقليات الدينية أو الثقافية، اتحادات أصحاب العمل أو رؤوس الأموال وغيرها، وعلى اختلاف أشكال هذه الجماعات ومصالحها، إلا أنها تعتبر من هياكل العملية الديمقراطية، فهذه الجماعات تعبر عن مصالح مشروعة لأعضائها، كالنقابات المهنية أو العمالية، أو منظمات الأقليات، التي لديها احتياجات أو مطالب خاصة لأعضائها وبالتالي تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع.

وتعد جماعات المصلحة منظمات شبه سياسية كونها تسعى إلى التأثير على صانع القرار السياسي كالسلطة التشريعية أو التنفيذية، ولكي تتمكن من تحقيق ذلك فإنها بحاجة إلى أجواء من الديمقراطية، التي تتعزز بها أيضاً، ولجماعات المصالح دور في تعزيز الديمقراطية وذلك على النحو الآتي:

- توفر جماعات المصلحة فرصة التعبير عن إرادة الشعب أو جماعات منه، بعيدا عن الوسائل الأخرى كالعنف أو الخنوع.
- تقوم هذه الجماعات بالعمل على تمكين أعضائها من خلال عقد الدورات والندوات بهدف التوعية والتدريب وتوفير الدعم اللازم مما يعزز من قدراتها ودورها الوطني.
- تتبنى كثير من هذه الجماعات قيم العدالة والمساواة والحرية والتمكين الاجتماعي، وبالتالي فإن دورها التثقيفي يعزز من قيم وسلوكيات الديمقراطية والمواطنة.
- لدى جماعات المصلحة وسائل اتصال فعالة وعملية مع الحكومة والسلطة التشريعية وهذا بدوره يعزز لدى أفرادها أساليب الاتصال والحوار والعمل الجماعي.

المنظمات غير الحكومية

ويمكن تعريفها بأنها تنظيم غير حكومي من أفراد تجمعهم مبادئ (لا ايدلوجيات ولا مصالح) ويسعون إلى تمكين المجتمع وتعزيز قدراته وضمان حقوقه.

ومن هذه المنظمات منظمات حقوق الإنسان العامة والمتخصصة ومنظمات الديمقراطية والجمعيات الخيرية والمنظمات الثقافية، وتعمل هذه المنظمات بشكل عام تطوعا لخدمة اغراضها الإنسانية، وتكون عضويتها مفتوحة لمن يؤمن بأهدافها، ويكون نشاطها للخير العام. ومن هذه المنظمات ما هو محلي وطني وما هو عالمي، أي انها منظمة عالمية عضويتها ونشاطها عبر الدول وعلى مستوى العالم مثل منظمة اطباء بلا حدود أو منظمة العفو الدولية..الخ

وتلعب المنظمات غير الحكومية الإنسانية دورا هاما في تعزيز الديمقراطية وذلك على النحو الآتي:

- توفر هذه المنظمات مجالا رحبا للأفراد للإنضمام إليها مما يسهم في توفير فرص التعبير عن إرادة الأفراد والعمل الجماعي والتطوعي
- تتبنى هذه المنظمات بشكل رئيس قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية والحريات والتسامح والتعاون الدولي ونبذ العنف
- تتجه هذه المنظمات في عملها إلى المجتمع المحلي والفئات المستضعفة (المرأة، الطفل، المساجين، الفقراء، المعوقون ... الخ) لدعمها وتوعيتها والعمل على تمكينها وتعزيز دورها ومشاركتها في المجتمع على قدم المساواة.
- تعمل هذه المنظمات على تدريب أفرادها والمجتمع وتعليمهم على قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح.
- تسعى هذه المنظمات للتأثير على صناع القرار نحو اتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بوسائل الحوار والتشبيك والحملات والمسيرات...الخ.

المبحث الخامس

العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية

يشكل مفهوم الديمقراطية بمعناها الكلاسيكي أو العام الذي قمنا بتقديمه آنفاً إطارا عاما لتعريف الديمقراطية، إلا أن هذا المفهوم قد تطور من خلال تطور أدبيات العدالة الاجتماعية والتي بدورها كرست وعززت مفهوم الديمقراطية الاجتماعية، بحيث تجاوز مفهوم الديمقراطية الاجتماعية التعريف القانوني القاصر للديمقراطية إلى تعريف ومضمون اجتماعي حقيقي، وهو ما سنأتي عليه لاحقا بعد أن نوضح في البداية تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية[١٣]

العدالة الاجتماعية أو العدالة المدنيّة، هي عبارة عن نظام العدالة الاجتماعية أو العدالة المدنيّة، هي عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي، يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع. وتتمثل في النفعية الاقتصادية، والعمل على إعادة توزيع (الدخل القومي، وتكافؤ الفرص)، ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني.

وتشكل المعايير الدولية مرجعا مهما في هذا الإطار، إذ إن إعلان الحق في التنمية (١٩٨٦) ينص على مفهوم العدالة من خلال مسار تحقيق التطور الرفاه إلى الإستمرارية إلى التوزيع العادل، كما أن ما جاء في الإعلان العالمي للحقوق الإنسان يعد داعما لتعريف العداله الاجتماعيه، حيث انه تتعلق حقوق الجيل الثاني بالمساواة وبدأ الاعتراف بها من الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية وهي حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تعمل على ضمان توفير ظروف ومعاملة متكافئة لفئات المجتمع المختلفة. وتشمل هذه الحقوق: حق الحصول على عمل، وحق الحصول على الرعاية الصحية والسكن، بالإضافة للضمان الاجتماعي إعانات العاطلين والحق في التعليم. وقد تم تضمين حقوق الجيل الثاني أيضاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد ٢٢ إلى ٢٧، وأيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ .

غالبا ما يتم استخدام العدالة الاجتماعية كآلية لإعادة توزيع الموارد بين ثلاث فئات مجتمعية وهى:

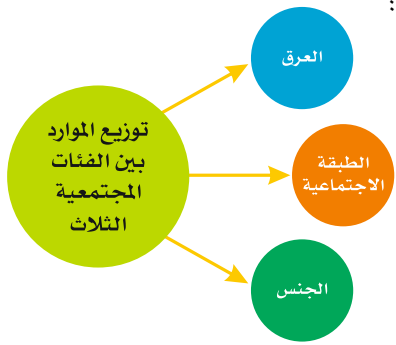

يحتاج مفهوم العدالة الاجتماعية إلى التفعيل عبر سياسات اقتصادية واجتماعية وليس عبر الأطر القانونية فقط، ويعني ذلك ضرورة قيام الحكومات بوضع برامج وخطط ومشاريع قائمة على قيم العدالة الاجتماعية، وهو ما يجب أن ينعكس على عمل وأداء دوائر السياسات الاقتصادية والذي بدوره يحمل فى طياته معنيين أساسيين وهما:

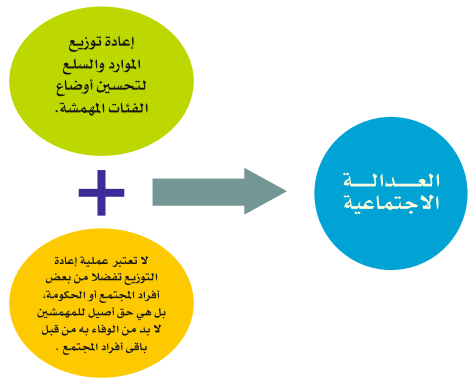

الديمقراطية الاجتماعية [١٤]

تحمل الديمقراطية الاجتماعية قيما أساسية تتمثل في الحرية، العدالة، والتضامن، تلك هي القيم الأساسية الجوهرية للديمقراطية

الاجتماعية التي تطمح نحو مجتمع تتحقق فيه هذه القيم على أرض الواقع. تتساوى القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية في أهميتها، وكل واحدة منها تمثل شرطا أساسيا متبادلا للأخرى، وتدعم الواحدة منها الأخرى وتحددها بنفس الوتيرة.

تعني الحرية أن يحيا الإنسان وفقا لما يقرره لنفسه، وذلك يعني التحرر أولا من التجاوزات العشوائية من قبل الدولة والمجتمع، ولكن الوصول إلى الحرية يتحقق فقط عندما تتهيأ الشروط الاقتصادية وافجتماعية المسبقة لأستعمال هذه الحرية.

تتجذر العدالة في المساواة في الكرامة لكافة البشر، ولا تتطلب المساواة أمام القانون فحسب، بل تتطلب أيضاً تكافؤ الفرص للتمتع بالتشاركية والامن الاجتماعي، بغض النظر عن الخلفية العائلية، أو الأصول الاجتماعية، أو الثروات أو الجنس.

التضامن هو استعداد أفراد المجتمع لمساندة بعضهم البعض وتقديم المساعدة المتبادلة.

ولا يزال هنالك فروقات هامة بين التيارات السياسية فيما يتعلق بالقيم الأساسية، تتمثل خاصة على صعيدين قبل غيرهما:

١- على صعيد فهم كل قيمة من القيم الأساسية بمعزل عن غيرها:

يمكن تفسير إحدى القيم الأساسية منفردة بشكل متباين. فمفهوم الحرية يختلف من شخص لآخر. حيث تؤكد التيارات الليبرالية بشكل خاص على ما يسمى حقوق الحرية السلبية، بمعنى حقوق الدفاع ضد ممارسات الدولة الإنتقائية وحماية الملكية الخاصة، اما الدرمقراطية الاجتماعية فتذهب إلى ابعد من ذلك، وتشدد على أن الحرية الحقيقية لا تقررها الحقوق الدفاعية فقط، بل إن هناك أيضاً عوامل حقوقية ايجابية تلعب دورا هاما كذلك من خلال مساهمتها في تمكين حقوق الحرية، فالحرية الحقيقية من قبيل رؤيا الديمقراطية الاجتماعية المستقبلية يمكن لها ان تعني بالنسبة لحرية التعبير على سبيل المثال: أن

توثيق حق التعبير الحر عن الرأي خطيا ليس كافيا، بل ان الأمر الأهم يتوقف على تهيئة الوضع المناسب لكل فرد من خلال التعليم والتأهيل... الخ. لتمكينه من استعمال حقه في التعبير الحر عن رأية بشكل فعال.

٢- على صعيد علاقة القيم الأساسية كل واحدة مع الأخرى:

ليس من المهم فقط تفسير القيم الأساسية بشكل انفرادي منعزل، بل تفسير علاقة كل واحدة منها مع الأخرى، إذ أن هنالك فرق واضح بين وضع كل من القيم الأساسية على قدم المساواة مع الأخرى من حيث الأهمية، أو ان يعطى أهمية أكبر لإحدى هذه القيم بالنسبة لغيره. ومرة أخرى يمكن توضيح ذلك، بوساطة مثال من الليبرالية السياسية: تحظى الحرية بمركز محوري في الفهم الليبرالي الأساسي للقيم، ولذا تمنح الحرية تلقائيا، تحظى حرية المنافسة أو حرية الملكية الخاصة مثلا. أما الديمقراطية الاجتماعية، فلا تلجأ إلى تصنيف ثقل القيم الأساسية بمستويات متفاوتة بل تؤكد على تساوي جميع القيم الأساسية من حيث أهميتها.

الحقوق الأساسية للديمقراطية الاجتماعية

لا تقتصر مرجعية الديمقراطية الاجتماعية على القيم الأساسية فقط بل على الحقوق الأساسية أيضاً. وكنقطة مرجعية مركزية لنظرية الديمقراطية الاجتماعية اختير لهذا السبب الحقوق الأساسية المعتمدة والموثقة في حزم مواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، هذا، حيث تمثل هذه الحزم الأكثر تجانسا في الزاميته وتجاوزه للحدود الثقافية والجغرافية على النطاق العالمي وبالتالي التعايش السلمي بين البشر. كما وانها تقدم صياغة دقيقة محددة للحقوق الاقتصادية لكل فرد، وهنا ينبغي أن يصار إلى وصف دقيق للحقوق الأساسية المقرة في حزم مواثيق الأمم المتحدة، كما ينبغي تقصي معناها بالنسبة لسياسات الديمقراطية الاجتماعية الاقتصادية، وكيف تميز الديمقراطية الاجتماعية نفسها عن التيارات السياسية الأخرى.

يتمثل هدف الديمقراطية الاجتماعية في تبني الحقوق السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية الأساسية المنصوص عليها

في جميع مواثيق الأمم المتحدة؛ ففي جوهرها تمثل الديمقراطية الاجتماعية برنامج لتحقيق الحريات والحقوق السلبية والإيجابية في مختلف أرجاء العالم.

الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الليبرتارية[١٥]

تستند الديمقراطية الليبرتارية أو الديمقراطية الاجتماعية على نموذج من الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي تبقى لهما جذور مرجعية مشتركة:

- ديمقراطية شمولية تترعرع في ظل دولة القانون
- سلطة سياسية بالتزام دستوري
- سيادة للشعب منظمة ضمن إطار مبدأ الأغلبية الديمقراطي.

تتباين كل من الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الاجتماعية بالوضوح في وجهة النظر بالنسبة للعلاقة بين حقوق الحرية السلبية وحقوق الحرية الإيجابية، إذ تنطلق الحرية الليبرتارية من مبدأ أن منح ضمان الحقوق الإيجابية من شأنه أن ينتقص من حقوق الحرية السلبية، وفي نهاية المطاف يؤدي حتى إلى تفكيكه. وعلى العكس من ذلك تنطلق الديمقراطية الاجتماعية من مبدأ انه يجب إيلاء أهمية لحقوق الحرية السلبية ولحقوق الحرية الإيجابية بنفس القدر إذا ما أريد لها جميعها أن تبقى سارية المفعول شكليا وذات تأثير فعال حقيقي.

مجرد السريان الشكلي لمفعول الحرية المحض، كما تقترح الحرية الليبرتارية، لا يكفي من وجهة نظر الديمقراطية الاجتماعية، وذلك لأن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية الناجمة عنه يمكن أن يؤدي الى:

- علاقات تبعية غير مستقلة وعلاقات آمر ومأمور.
- ظروف عمل لا تليق بالكرامة الإنسانية.
- عدم إتاحة فرص متساوية لمواطني الدولة لإدراك حقوقهم السياسية.

الهوامش

١- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **تعريف الديمقراطية**، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٥/٨/١٠
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

٢- وحدة الإكيونوميست للمعلومات لعام ٢٠١٤ /https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index

٣- نويل مبيض، **ألف باء الديمقراطية: أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية**،مونتريال، بلا تاريخ، على الرابط http//pages.videotron.com/moubayed/chap1.html تاريخ الدخول على الموقع الإلكتروني ٢٠١٥/٨/٢.

٤- كمال مغيث ورياض الصبح وعاصم ربابعة: **المرشد إلى الحقوق المدنية والسياسية**، عمان، مطبعة الروزنا، ص ص٤٠-٤٣ .

٥- المرجع السابق: ص ص ٤٣-٤٥ .

٦- المرجع السابق: ص ٤٦ .

٧- منتديات ستار تايمز: أرشيف شؤون قانونية: **مقارنة الفرق بين النظامين الرئاسي والبرلماني**.
http://www.startimes.com/f.aspx?t=32219530

٨- نعمان الخطيب : **الوجيز في النظم السياسية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١ ، ص ٢٥٢ .

٩- منتديات ستار تايمز: ارشيف شؤون قانونية: **مقارنة الفرق بين النظامين الرئاسي والبرلماني**، تاريخ الدخول على الموقع الإلكتروني ٢٠١٥/٨/٤ :
http://www.startimes.com/f.aspx?t=32219530

١٠- ويكيبيديا: الموسوعة الحرة : تاريخ الدخول على الموقع الإلكتروني ٢٠١٥/٨/٦:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A

١١- البنك الدولي: **المجتمع المدني** : تاريخ الدخول على الرابط الإلكتروني ٢٠١٥/٨/٨
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:264336~theSitePK:1153968,00.html

١٢- كمال مغيث ورياض الصبح وعاصم ربابعة: **المرشد إلى الحقوق المدنية والسياسية**، عمان، مطبعة الروزنا، ص ٤٧ .

١٣- ائتلاف نشأة شباب، رئيس الائتلاف: أحمد القهيوي، أعضاء الائتلاف: سيف أبو عمران، إبراهيم العوران، محمد شنك، شيرين عبيدات، هاني قرباع، أسامة كريشان : العدالة الاجتماعية، مادة تدريبية، معتمدة على المراجع الآتية:

- بدايات الدولة الحديثة، برتران دوجوفينيل.
- العمل عبر الأمة وليس الدولة، جمال البنا.

- الاشتراكية، لودفيج فون ميزس.
- فريدريك أنجلز والاقتصاد السياسي الماركسي، صاموئيل هولاندر.
- دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، د. حازم الببلاوى.
- معجم علم الأخلاق، ايغور كون.
- روبرت أوين، الموسوعة العربية، كمال غالي.
- العدالة الاجتماعية، فؤاد العادل، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- العدالة الاجتماعية، إميل جيري، المطبعة الكاثوليكية.
- العدالة الاجتماعية عند العرب، إبراهيم حداد، دار الثقافة.
- روح الاشتراكية، هال درابر.
- تاريخ الماركسية، جورج طرابيشى.
- تاريخ الفلسفة، جورج طرابيشى.
- الموسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للداراسات والنشر، الطبعة الثالثة.
- موقع المناضل/ة.

١٤- سايمون فاوت وآخرون: **قراءة في الديمقراطية الاجتماعية ٢**، ترجمة خليل عبد الحميد أبو عياش، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٤، ط ٢، ص ص٦٥- ٧١ .

١٥- **الليبرتارية** أو مذهب مؤيدي مبادئ الحرية كما يسميها البعض، كما جاء تعريفها في ويكيبيديا الموسوعة الحرة، هي المذهب السياسي الفلسفي الذي من أولوياته الحفاظ على الحرية الفردية، ويدعو إلى التحرر وإزالة القيود المفروضة على الفرد من قبل الدولة والمجتمع كالعادات والتقاليد وتقليص حجمها قدر المستطاع. يؤمن الليبرتاريون بأن الفرد يملك نفسه تماما، وبالتالي فإن لديه الحرية في التصرف فيها وفي ممتلكاته وفى عقائده كما يشاء شرط ألا يكون هذه في التصرفات تعد على حريات الآخرين وممتلكاتهم. وفقا لموقع منبر الحرية، المدعوم من قبل مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية فإن الليبرتاريين "يعارضون معظم أو كلّ الممارسات الحكومية، حتّى ولو كانت مؤيَّدة بأغلبية ديمقراطية. كما ويعتقدون أنه إذا كان الأفراد لا يمارسون الإكراه ضد الآخرين، فإنه يتعيّن على الحكومة أن تتركهم في طمأنينة وسلامة" كما يعارض الليبرتاريون "تدخّل الحكومة في الاقتصاد (عدا عن منع المؤسسات التجارية أو الصناعية من الاشتراك في الإكراه أو الاحتيال)" وبعضهم يعارض "كافة أنواع الضرائب" إلا أن معظمهم "يؤيدون فقط ما يكفي من الضرائب التي يعتقدون بأنها ضرورية لحماية حريّة الفرد. إن معظمهم يؤيدون وجود حكومة، إلا أنهم يدعون إلى تخفيض حجم ونطاق الحكومة إلى المهام الأساسية لحماية الحريّة الفردية، والملكية الخاصة، والسوق الحرّة." يختلف الليبرتاريون في تعريف الحرية ومقدار درجة الحرية الممنوحة للشخص، ودور الحكومة في المجتمع (بعضهم لاسلطويين ضد مبدأ وجود حكومة من الأساس). تاريخ الدخول على رابط ويكيبيديا الموسوعة الحرة ٢٠١٥/٨/١٠ .

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9

مختصر مفاهيم
الديمقراطية

يهدف هذا الكتيب إلى تقديم وتحديد مفاهيم الديمقراطية وما يتصل بها من عناصر وقيم ووسائل عمل بشكل مختصر، مع إيلاء اهتمام خاص بقيم الديمقراطية وما يتصل بها من مفاهيم العدالة الاجتماعية.

وذلك من خلال تناول الجوانب الآتية:

١. تحديد مفهوم وخصائص وعناصر الديمقراطية.
٢. التعرف على التنشئة الديمقراطية وأفضل السبل لتحقيقها.
٣. التعرف على مؤسسات الديمقراطية وأنظمة الحكم الديمقراطي.
٤. معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
٥. التعرف على العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

ISBN: 978 9957 484 59 0 ردمك: